المقدمة

برزت فكرة نشر هذا الكتاب أثناء مشاركتى فى الاحتفالية التى أقامها المجلس الأعلى للثقافة فى الذكرى السنوية الثانية لرحيل الصديق الكريم الدكتور محمد السيد سعيد، والتى حضرها لفيف من أصدقائه وأقاربه ومحبيه، كان من بينهم الصديق المناضل والمثقف المعروف الأستاذ أحمد بهاء الدين شعبان، والذى بادر بطرح فكرة إصدار هذا الكتاب وقد وافقت عليها على الفور وشرعت فى إعداده بالصورة التى هو عليها الآن.

وقد ربطتنى بالصديق الأستاذ أحمد بهاء الدين شعبان علاقة صداقة ممتدة منذ السبعينيات، فكلانا ينتمى لهذا الجيل أى جيل السبعينيات والذى أنجب الدكتور أحمد عبد الله رزة والدكتور محمد السيد سعيد وهما من أهم رموز العشق الوطنى رحمهما الله، وقد تميز الصديق أحمد بهاء الدين شعبان بالنقاء الثورى والإخلاص والبصيرة الثاقبة وجمع بينى وبينه بالإضافة إلى انتمائنا لجيل السبعينيات والهموم الوطنية اهتمامه العميق بالقضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى.

وهذا الكتاب يجمع بين الثورة المصرية ومشكلات الانتقال إلى الديمقراطية وبين القضية الفلسطينية عبر مجموعة من الآراء المنشورة وكذلك الدراسات، وهى فى مجموعها تمثل متابعة الكاتب لهذه القضايا واهتمامه بتقديم الرأى والرؤية فيما يجرى وفيما جرى.

وتتوزع هذه المقالات والدراسات على فترة طويلة نسبياً من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١١، وقد اخترت من بين هذه الدراسات والمقالات، تلك التى ذات صلة

وعلاقة بما يجرى الآن إن على الصعيد المصرى بعد الثورة وقبلها أو على الصعيد الفلسطينى والعديد من هذه المقالات تتضمن إشارات موحية وذات دلالة فيما يتعلق بما يجرى الآن فى مصر ما بعد الثورة، وقد نشرت هذه المقالات بجريدة الأهرام أما الدراستان فإحداهما قدمت لمركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق والثانية قدمت لمركز الدوحة للأبحاث ودراسات السياسات وثمة مقالان آخران نشرا فى جريدة الأهالى وجريدة العربي.

وقد رأيت فى الجمع بين المقالات والدراسات التى تتعلق بالثورة المصرية وتلك التى تتعلق بالقضية الفلسطينية أن ثمة صلة وطيدة وعضوية بين الثورة المصرية فى حال تمكنها من تحقيق أهدافها المعلنة وبين مصير الشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية وكانت هذه الصلة الوطيدة بين الثورة المصرية والقضية الفلسطينية كامنة فى عمق الحالة الثورية التى أفضت إلى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وذلك رغم احتجاب الشعارات والنداءات فى المرحلة الأولى للثورة التى تتعلق بفلسطين وإسرائيل.

وقد كان ذلك فيما يبدو قراراً واعياً من الثوار، وهو أن تتجنب الثورة تأليب خصومها فى المحيط الإقليمى والدولى وأن تتركز الطاقة الثورية صوب هدف واحد ألا وهو إسقاط نظام القهر والاستبداد والتوريث وألا تتوزع الثورة بين تحقيق عدة أهداف فى وقت واحد.

من ناحية أخرى فإن الثورة- أى ثورة وفى أى دولة هى داخلية بالضرورة، بمعنى أن أسباب قيامها وعوامل تفجرها تكمن فى الداخل، أى فى الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى رعاها النظام القائم، وينصب الاهتمام فى بداية الأمر حول قضايا الداخل، بيد أنه من الصعب بحكم منطق الأشياء وترابط الظواهر المحلية بالوضع الإقليمى والدولى أن تبقى أهداف الثورة قاصرة على الوضع الداخلى إذ سرعان ما يمتد مردود الثورة على البيئة الإقليمية والعلاقات

الخارجية.

ومن ثم فإن أحد الأهداف العميقة للثورة والثوار فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ كان استعادة دور مصر الإقليمى وتأثيرها فى محيطها كما كانت مصر دوماً عبر تاريخها بحكم ثقلها الجغرافى والبشرى والتاريخى والسياسى، هذا الدور الذى يبدأ من ضرورة تغيير اتجاهات السياسة الخارجية إزاء فلسطين وإسرائيل هذا التغير الذى يعتبر حجر الزاوية فى استعادة دور مصر الإقليمى وبعث مكانتها فى الوسط العربى والاستجابة لتطلعات غالبية المواطنين العرب وتطلعهم لمصر الرائدة والقائدة فى آن.

وهذا الدور المستعاد لمصر ليس مجرد ديكور أو تزيين لمكانة مصر، بل هو فى الحقيقة استجابة لمتطلبات الأمن الوطنى المصرى فى ترابطه مع الأمن القومى العربى، هو تأمين لحدود مصر وتدعيم مصالحها التاريخية فى الشرق والجنوب والغرب على حد سواء مع فلسطين والسودان وليبيا وعمق القارة الأفريقية.

ولم يخيب الثوار ظنى على الإطلاق وإن هى إلا أسابيع معدودات حتى تبينت مصر مواقع أقدامها وشقت مجراها فى المحيط الإقليمى وأعلنت فتح معبر رفح بشكل دائم ورعت عقد اتفاق المصالحة الفلسطينية فى القاهرة وتمكنت من إنجاز صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين بالأسير الإسرائيلى وحصلت من إسرائيل على الاعتذار القانونى المطلوب شعبياً عقب أحداث سيناء.

ولا شك أنه عندما تدافع مصر عن فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى فإنها فى الواقع تدافع عن نفسها، وتدافع عن ميراثها الحضارى العربى والتاريخى فى نصرة المظلومين والضعفاء فى تعزيز روابط الثقافة والتاريخ والدين والجغرافيا، فدفاع مصر عن فلسطين يرتهن بأن فلسطين توجد فى داخل وعى المصريين ووجدانهم على السواء لن يقبل المصريون تحت أى ظرف بحاكم أو نظام حكم يعادى فلسطين ويصادق أعداء الشعب الفلسطينى على حساب المصلحة الفلسطينية، لن يقبل

المصريون تحت أى ظرف بنظام حكم يكون «كنزاً إستراتيجياً لإسرائيل» مرة أخرى ويكون فى الوقت ذاته مصدر إفقار إستراتيجى لفلسطين ولا يعنى ذلك بحال من الأحوال دفع الأمور إلى الحرب مع إسرائيل بل يعنى تملك القدرة على توفير بدائل إستراتيجية وسياسية لدعم قضية الشعب الفلسطينى وإنصافه ومساعدته على توحيد الصف الفلسطينى ورأب الصدع بين جناحى المشروع الوطنى الفلسطينى ومصر لن تعدم الأساليب والوسائل لتوفير الدعم لحقوق الشعب الفلسطينى خاصة إذا ما امتلكت الإرادة السياسية والرؤية الإستراتيجية وتمكنت من تحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وإذا كان الشعب المصري لم يتخل عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في ظل ظروف القهر والاستبداد والتسلط والفساد، وقام بتوزيع مليون علم فلسطيني في القاهرة وغيرها من المدن عند بدء العلاقات المصرية الإسرائيلية وفق بنود معاهدة السلام ، وخرج في أكبر المظاهرات التي جرت قبل ثورة ٢٥ يناير لدعم قضية الشعب الفلسطيني ، فلنا أن نتوقع بعد ثورة ٢٥ يناير عطاءًا نوعيًا للشعب المصري لدعم قضية الشعب الفلسطيني ، ذلك أنه من المنطقي والطبيعي أن شعبًا حرًا من الاستبداد والطغيان والفساد قادر وبدرجة أعلى على مساعدة شعب آخر للتحرر من ربقة الاحتلال خاصة عندما يكون هذا الشعب هو الشعب العربي الفلسطيني .

قد تكون مشكلات المرحلة الانتقالية التي تعانيها مصر الآن معوقة لهذا العطاء ، ولكنها بالتأكيد لا تحجب ظهوره ، فقد أبدى المصريون مواقف مناهضة لإسرائيل في كل مناسبة يبدو فيها ذلك ضروريًا ، ومناصرة في الوقت ذاته للشعب الفلسطيني وحقه في الحرية والكرامة والتحرر من الاحتلال .

ولن تتخاذل القوى الثورية والوطنية في مصر ، مع الاتجاه إلى الاستقرار ، عن ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية واستعادة التوازن وبعث الدور

الإقليمي لمصر والعربي خصوصًا ودعم الحق الفلسطيني بكل السبل الممكنة .

ولا شك أن ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تنته بعد، ولم تستكمل مهامها ، فهي تواجه في الداخل كما في الخارج حلفًا داخليًا وإقليميًا ودولياً غير معلن يستهدف الالتفاف حول أهدافها ، والحؤول دون ولادة نظام جديد متحرر من الفساد ولا يعمل لصالح الأقلية الغنية ، بل لصالح الأغلبية من أبناء الشعب المهمشين والفقراء وساكني العشوائيات ، تحاول هذه القوى في الداخل والخارج استحداث نسخة معدلة من النظام السابق بوجوه جديدة ، ولكنها تبقي في الوقت ذاته على جوهر توجهات النظام وسياساته ومضمونها الاقتصادي والاجتماعي .

بيد أن وعي الثوار وتراكم خبراتهم وتجاربهم سيمكنهم من تجاوز هذه التحديات ، وسوف يكتشف الذين يؤملون عودة عقارب الساعة إلى الوراء أن هذا أمر غير ممكن ، وأنهم يعيشون في سراب ، ذلك أن الثورة المصرية قد تميزت دون غيرها من الثورات الديمقراطية بهذه الملايين الغفيرة التي شاركت في الثورة ، وهي الظاهرة غير المسبوقة في تاريخ الثورات ، كما أن الثورة المصرية توجهت مباشرة إلى إسقاط النظام وركزت منذ بدايتها على العام وتواري فيها الخاص أي المطالب التي تتعلق بفئة أو بجماعة معينة ، كما أنها – أي الثورة – قد انطلقت من المركز أو المراكز الحضرية في القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد وغيرها من الحواضر المدنية ، ثم توالت وانتشرت بعد ذلك في مختلف المدن شرقًا وغربًا شمالاً وجنوبًا ، وبهذا المعنى فإن الثورة المصرية كانت شاملة لكل الفئات الاجتماعية والعمرية ، لكل المدن والأقاليم ، لم تستأثر فئة أو طبقة رغم أن الشباب هم الذين فجروا انطلاقتها الأولى .

ولهذا السبب فإن الثورة المصرية تستعصي على محاولات الالتفاف والاحتواء كما أن أهدافها وإن تعثرت حتى الآن ، فإن هذا التعثر مؤقت ، ولكنها سوف تواصل تحقيق أهدافها عبر موجات ثورية لاحقة ، ذلك أن الحالة الثورية عميقة ومتحيزة في

الوعي والوجدان المصري ، وليس من السهل ترضيه المصريين بعد عودة الوعي ببعض الإجراءات هنا أو هناك ، فالمصريون في أغلبهم يطمحون إلى ما هو أكبر ، إلى تغيير النظام وليس تجميله وسوف يكتشف الثوار أنهم بحاجة إلى درجة أعلى من التنظيم وأنهم بحاجة للاعتماد على أنفسهم للمضى قدمًا في تحقيق الأهداف التي رفعتها الثورة وسقط من أجلها الشهداء الأبرار .

يتضمن هذا الكتاب فصولاً ثلاثة أوها بعنوان «ما قبل الثورة» والفصل الثانى بعنوان «الثورة ومشكلات المرحلة الانتقالية» أما الفصل الثالث والأخير فهو بعنوان« إسرائيل والثورة المصرية وفلسطين».

يعالج الفصل الأول بعض القضايا التى ظهرت أثناء الجدل بعد تعديل المادة ٧٦ من دستور «١٩٧١» مثل صناعة المرشح البديل وتجديد العمل بقانون الطوارئ وتسريبات ويكيليكس والسلطة الخامسة والدين والدولة ومشروع النهضة والوحدة الوطنية بعد تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية وتحديات الفوز والخسارة فى برلمان ٢٠١٠ وصورة العرب بعد الثورة التونسية، وهى مجرد علامات فى حقبة ما قبل الثورة.

أما الفصل الثانى فيعالج الطريق الذى أفضى إلى الثورة ومشكلات المرحلة الانتقالية والمطالب الشعبية والفتنة الطائفية والدين والسياسة بعد الثورة وعودة المواطن إلى السياسة وخفية الأزمة السياسية بعد الثورة واعتصام ميدان التحرير والمحاكمات والنموذج التركى وحضور رموز العشق الوطنى محمد السيد سعيد وأحمد عبد الله فى مقدمات وقلب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١. أما الفصل الثالث والأخير فيعالج كيفية مواجهة حكومة نيتنياهو ويهودية دولة إسرائيل ومفاوضات سبتمبر عام ٢٠١٠ والنظام العربى ودولة فلسطين وإسرائيل والثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية .

والكتاب كما نرى يجمع بين تطور مجريات الداخل قبل وبعد الثورة ومجريات

الوضع الفلسطينى وتأثير الثورة المصرية على العلاقات الفلسطينية والمصرية الإسرائيلية.

وأخيراً وليس آخر لا يسعنى سوى تقديم الشكر لزميلى العزيز الأستاذ يسرى عزباوى الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نظرًا لما بذله من جهد فى إعداد هذا الكتاب للنشر فله منى جزيل التقدير والعرفان.

كما أشكر الناشر الأستاذ الفاضل فتحي محمد هاشم ، على ترحيبه بنشر هذا الكتاب ، وهو صاحب ومدير مكتبة جزيرة الورد للنشر ، كما أقدر له أيضًا تلك الرسالة التي يقوم بها لجمهور القرّاء في مصر المحروسة .

لهم جميعاً من خالص التقدير والشكر،

المؤلف

د. عبد العليم محمد عبد العليم

مستشار مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالأهرام

القاهرة فى ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١١

obeikandl.com